



وزارة العلوم و البحوث و التكنولوجيا

جامعة الاديان والمذاهب

كلية القانون

رسالة التخرج من الدراسات العليا مرحلة الماجستير

في قسم قانون

عنوان الرسالة:

الأساس القانوني لحق التظاهر في القانون العراقي و القانون الإيراني

إشراف الأستاذ:

الدكتور حسين زروني

إعداد الباحث:

نور جلاوي جبار العفلوكي

الرقم الجامعي: ٩٨١٣٥٢١١١٩

٢٠٢١م



وزارت علوم ، تحقیقات و فناوری

دانشگاه ادیان و مذاهب

دانشکده حقوق

پایان نامه کارشناسی ارشد حقوق

عنوان

مبنای قانونی حق تظاهرات در حقوق عراق و ایران

استاد راهنما

دکتور حسین زروندی

دانشجو

نور جلاوی جبار العفلوکی

شماره دانشجویی: ۹۸۱۳۵۲۱۱۱۹

تاریخ دفاع: ۱۴۰۰/۶/۱۰

سال دفاع

مرداد ۱۴۰۰

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

لَا اِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ
وَيُؤْمِنْ بِاللّٰهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللّٰهُ سَمِيعٌ
عَلِيمٌ

صدق الله العلي

العظيم

البقرة: ٢٥٦

الاهداء

(شرف و مقام من بعث بالقران عهداً حتى نلقاه صلى الله عليه واله و سلم)

الى مثال التفاني و الإخلاصابي العزيز

الى من قدمت راحتي و سعادتني على سعادتها امي الفاضلة

الى من دعمني و ساندني و ملئ روعي و قلبي دفىزوجي الحبيب

الى اخوتي و سنديتحسين . احمد و عوائلهم

الى اخواتي و صديقاتي و كنزي في الحياةنسرين . شيرين . صابرين و اولادهم

صديقي القريب من القلب اب زوجي ... سبتي محمود التميمي

الى سكر حياتي ابنتي مسك

الى جميع اساتذتي وجميع من ساعدني في هذا الرحلة الدراسية

الشكر و التقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على حبيبه المصطفى صلى الله عليه و سلم و ال
بيته الطاهرين

بجميل العرفان والامتنان أتقدم بالشكر و التقدير الى الدكتور الفاضل حسين زروندی لقبوله
الإشراف الى رسالتي ولجهوده المبذولة لما اسداه لي من النصح و المعونة ونسال الله له
الموفقية و السداد .

والشكر الموصول الى أستاذ الفاضل الدكتور عدنان عاجل عبید الذي كان مثال للأستاذ المجتهد
الذي جعلنا نتعلق بالقانون العام ..

الى كل من ساندني على إتمام هذا الرسالة وتقدم لي بالنصح و المساعدة واخذ بالذکر
زوجي الذي بذل وقته الثمين في مساعدتي في الاعداد و البحث عن كل ما يساعدني في
إتمام الرسالة

ملخص :

يعتبر التظاهر السلمي اهم الحريات العامة للافراد و يتم التعبير عنه خاصة في اطار حرية التعبير وذلك من اجل تحقيق اهداف ذات طبيعة سياسية و اقتصادية و اجتماعية وثقافية.

لقد لعب التظاهر السلمي دوراً فاعلاً في تغيير مصير الكثير من الدول خاصة العربية منها حيث اصبح الحق في التجمع اساساً جوهرياً لتمكين الافراد من مباشرة وحرياتهم في ظل مجتمع يخضع لدولة القانون حكام و محكومين و يشكل هذا الحق ترابطاً معرفياً متواصلاً يتم بواسطة اطار منظم يعمل فيه الافراد بصفة مشتركة حيث تم النص على حرية التظاهر السلمي في المواثيق الدولية و تنظيم الحق و ما يتبع ذلك من تدخل للسلطة الضبط بوجب الحفاظ على النظام العام في المجتمع حتى لا تتحول ممارسة هذه الحرية الى نوع من الفوضى الإقليمية وضع وسائل الرقابة عليها كما اقرت الدول ذلك في دساتيرها و وضعت لها ضمانات الرقابة على ممارستها بالتالي فان أي اجراء يكون الغرض منه الانتقاص من حق ممارسة هذه الحرية سيكون لامحالة عرضة للرقابة في مدى دستوريته .

الكلمات المفتاحية : حرية التظاهر السلمي , الدستور , الرقابة الدستورية .

خلاصه:

تظاهرات مسالمت آمیز مهمترین آزادی عمومی برای افراد تلقی می شود و مخصوصاً در چارچوب آزادی بیان برای دستیابی به اهداف ماهیت سیاسی ، اقتصادی ، اجتماعی و فرهنگی بیان می شود. تظاهرات مسالمت آمیز نقش فعالی در تغییر سرنوشت بسیاری از کشورها ، به ویژه کشورهای عربی ، ایفا کرده است ، جایی که حق تجمع به عنوان مبنایی اساسی برای امکان استفاده از آزادی افراد در جامعه ای تحت حاکمیت قانون ، حاکمان و تحت حاکمیت قرار گرفته است. به افراد به طور مشترک ، همانطور که آزادی تظاهرات مسالمت آمیز در کنوانسیون های بین المللی و تنظیم حق و در نتیجه مداخله مقامات کنترل کننده به منظور حفظ نظم عمومی در جامعه تصریح شده است تا اعمال این آزادی به نوعی تبدیل نشود. هرج و مرج منطقه ای و ایجاد ابزارهای کنترلی بر آن به تصویب ایالت ها در قانون اساسی آن ، ضمانت هایی برای کنترل اعمال آن برای آن در نظر گرفته شده است. بنابراین ، هر اقدامی که هدف آن سلب حق اعمال این آزادی باشد ، ناگزیر خواهد بود. از نظر میزان مشروطیت تحت نظارت باشد.

کلید واژه ها: آزادی تظاهرات مسالمت آمیز ، قانون اساسی ، نظارت بر قانون اساسی.

الفهرس:

الفهرس:	و
المقدمة	١
اولاً: موضوع البحث	١
ثانياً: أهمية البحث	٢
رابعاً: السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية للبحث:	٣
خامساً فرضية البحث	٣
خامساً: الكلمات المفتاحية للبحث:	٤
ثامناً: سابقة البحث أو الدراسات السابقة	٤
سابعاً: منهجية البحث	٧
تاسعاً: خطة البحث:	٧
الفصل الأول	٩
مفاهيم عامة	٩
المبحث الأول: مفهوم الحق في التظاهر	١١
المطلب الأول: مفهوم الحق لغاً و اصطلاحاً	١١
اولاً: الحق لغاً	١١
المطلب الثاني: التمييز بين المظاهرات وبعض المصطلحات الأخرى	٢١
الفرع الثالث: التمييز بين الحق في التظاهر و الاعتصام	٢١
الفرع الرابع: التمييز بين الحق في التظاهر و الاجتماعات و المواكب	٢١
الفرع الخامس: التمييز بين الحق في التظاهر و التجمع السلمي	٢١
الفرع السادس: التمييز بين الحق في التظاهر و الثورة و الانقلاب و الانتفاضة	٢١
الفرع الأول: التمييز بين الحق في التظاهر بالحق في مقاومة الطغيان	٢٢
أولاً- رأي الفقه في الحق في مقاومة الطغيان:	٢٣
ثانياً- الحق في مقاومة الشعوب للطغيان في النصوص التشريعية:	٢٤
الفرع الثاني: التمييز بين الحق في التظاهر و الحق بالاضراب	٢٥
يعد الإضراب والتظاهر السلمي من الحقوق التي تمارس بطريقة جماعية حيث يكون هناك هدف مشترك تسعى مجموعة من الافراد الى تحقيقه وترفض الحكومة الاستجابة لهم ويتميز الحق في الإضراب عن الحق في التظاهر من حيث أن حق الإضراب هو حق اصيل شريحة من المجتمع وليس لكل الافراد في ويخص حق الإضراب باجر لدى أصحاب العمل صاحب شخصية معنوية متمثلة بالدولة او الافراد ^١	٢٥
أولاً- أوجه التشابه بين الحق في التظاهر والحق في الإضراب:	٢٨
ثانياً- أوجه الاختلاف بين الحق في التظاهر والحق في الإضراب:	٢٨
الفرع الثالث: التمييز بين المظاهرة و الاعتصام	٢٩

- الفرع الرابع: التمييز بين المظاهرة و الأجتتماعات العامة والمواكب ٣١
- الفرع الخامس : التمييز بين التظاهر والتجمع السلمي ٣٢
- الفرع السادس : التمييز بين التظاهر و الثورة و الانقلاب و الانتفاضة : ٣٤
- ان كل من الثورة و الانقلاب و الانتفاضة يتقابلان مع الحق التظاهر في بعض الموارد ويختلفات في موارد أخرى ٣٤
- أولاً: التمييز بين التظاهر و الثورة ٣٤
- ثانياً : التمييز بين المظاهرة و الانقلاب ٣٤
- ثالثاً- التمييز بين المظاهرة و الانتفاضة : ٣٥
- المبحث الثاني : أنواع التظاهرات وأركان الحق في التظاهر ٣٦
- تختلف المظاهرات حسب أنواعها وما يتكون منها الحق وفي هذا المبحث نتطرق على أنواع التظاهر من حيث شرعيتها و من حيث حركتها واتجاهها وأركان الحق في التظاهر و ذلك في مطلبين : ٣٦
- المطلب الأول: أنواع المظاهرات ٣٦
- المطلب الثاني: من حيث الحركة ٣٦
- المطلب الأول: أنواع المظاهرات ٣٦
- تختلف المظاهرات من حيث أنواع الى عدة أنواع نتناولها بالتفصيل ٣٦
- الفرع الأول: أنواع المظاهرات ٣٦
- ثانياً: من حيث شرعية الإجراءات ٣٧
- ثالثاً: من حيث مكان المظاهرة و حركتها ٣٨
- المطلب الثاني : اركان الحق في حرية التظاهر السلمي ٣٩
- أولاً: الركن البشري للتظاهر السلمي ٣٩
- ثانياً: الركن المكاني للتظاهرة السلمية ٤٠
- ثالثاً: ركن الوسيلة السلمية للتظاهرة : ٤١
- رابعاً: ركن الغاية من التظاهر : ٤٢
- المبحث الثالث: التأصيل التاريخي لحق التظاهر السلمي و موقف فقهاء المسلمين من هذا الحق ٤٣
- المطلب الأول: التأصيل التاريخي لحق التظاهر ٤٣
- تترتبط جزور ممارسة حق التظاهر مع حقوق الانسان التي كانت منذ سابق الزمان قبل بدء التاريخ الميلادي الى حين وصوله الى المرحلة الأخيرة نتطرق الى هذا الامر في فرعين : ٤٣
- الفرع الأول : التأصيل التاريخي المعاصر قبل الإعلانات العالمية لحقوق الانسان ٤٣
- الفرع الثاني: التأصيل التاريخي للإعلانات المنظمة لحرية التظاهر السلمي ٤٨
- ١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ٤٩
- ٢- التظاهر في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ٤٩
- ٣- التظاهر في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ٥٠
- ٤- التظاهر في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ٥٠

٥٢	الفرع الثاني: موقف فقهاء المسلمين من حق التظاهر
٥٣	اولا : الذي يحرم حق التظاهر
	خلاصة القول أن حكم المظاهرات السلمية هو أن الأصل فيها الإباحة، ولا تكون محرمة؛ إلا إذا ترتبت عليها مفسدة أعظم من مصلحتها. وقد تكون واجبة؛ وذلك إذا لم يُمكن إصلاحُ المفاصد إلا بها، دون أن يترتب عليها مفسدة أكبر. وإطلاق القول بتحريمها في كل حال، ووصفها بأنها دائماً تؤدي لمفاصد أكبر من مصلحتها لا يدل عليه الشرع: نُقله وعقله، ويكذبه الواقع فلا هناك نصٌ خاص من نصوص الوحي (القرآن أو السنة) يدل على تحريم المظاهرات، فيلزم المسلمين التبعيد بالرضوخ له. ولا يرفضها العقل مطلقاً، لعدم جريان العادة التي لا تتخلف بكونها مُفسدات الواقع يشهد بأن من المظاهرات ما أصلح ونفع وأفاد، ومنها ما هو بخلاف ذلك. فلا يصح ادعاء أن واقعها يدل على تحريمها.
٥٦	الفصل الثاني
٥٧	القيود المفروضة على حق في التظاهر واثرا في القانون العراقي و القانون الايراني
٥٧	المبحث الأول: القيود المفروضة على التظاهر السلمي
٥٧	المبحث الثاني: الاحكام الخاصة بالقيود المفروضة على حق التظاهر
٥٧	المبحث الثالث: الآثار المترتبة على قيود الحق في التظاهر
٥٨	المبحث الأول: القيود المفروضة على التظاهر السلمي
	من اجل ممارسة الافراد لحقوقهم السياسية بصورة موافقة للقانون لابد من اتباع بعض الإجراءات المتمثلة بالاطار و
٥٨	الترخيص وهو منا نبخته تباعا في المطالب التالية
٥٨	المطلب الأول: شروط السابقة للمظاهرة
٦١	الفرع الاول : تجمع الأشخاص
٦١	. الفرع الثاني : المكان العام
٦٤	المطلب الثاني: نظام الترخيص
٧٦	المطلب الثالث: الاخطار
٧٧	الفرع الأول: أنواع الاخطار
٨٠	الفرع الثاني: التمييز بين الترخيص والاطار
٨١	أولا : النقاط المشتركة بين الترخيص و الاخطار
٨٣	ثانيا :نقاط الاختلاف بين الترخيص والاطار
٨٤	المبحث الثاني: الاحكام الخاصة بالترخيص والاطار
٨٤	لكل من نظامي الاخطار و الترخيص حكماً تتعلق بهما ستناول تفصيلهما في المطالب التالية
٨٤	المطلب الأول: وجوب الالتزام بالترخيص و الاخطار و الغاية منهما
٨٥	اولا :اساس الالتزام بالترخيص او الاخطار
٨٩	ثانياً. الغاية من الاخطار و الترخيص
١٠٠	المطلب الثاني: الآثار المترتبة على قيود ممارسة حق التظاهر

ان فرض القيود التي تحدمن حرية ممارسة الحق في التظاهر لابد وان تترك اثارها على طبيعة المجتمع و طبيعة ممارسة الحق ١٠٠

المطلب الأول: أثر الترخيص أو الاخطار على التظاهر السلمي: ١٠٠

أولا. الأثر الكاشف ١٠٢

ثانيا : الأثر المنشئ ١٠٢

المطلب الثاني : اثر القيود المفروضة على ممارسة حق التظاهر السلمي : ١٠٣

الفصل الثالث ١٠٧

الضمانات الواردة في حق التظاهر في القانون العراقي والایراني ١٠٧

المبحث الاول: الضمانات القانونية في حرية التظاهر ١٠٩

المطلب الاول: الضمانات الدستورية ١٠٩

الفرع الأول: الضمانات الدستورية في القانون العراقي ١١٠

ان حق التظاهر هو حق مكفول حسب ما اقرها الدستور العراقي ما دام ممارسة هذا الحق لا يتعارض مع الحقوق الأخرى سواء كانت هذه الحقوق للدولة أم للأشخاص والتظاهرات والتعبير عن الراي كفه الدستور ايضا وبذلك لا يجوز تقييده أو التصدي له الا بشريطه الحفاظ على السلم العام بالعودة لتاريخ التجارب الديمقراطية فإن تجارب كانت تولد بشكل صعب و ليست بالأمر السهل والأمر هنا ينسحب حتى على صور الفرنسيه وما جاءت به من مبادئ تطورت إلى حكم الجمعية الوطنية وانتهت إلى حكم ديكتاتوري وكذلك يوجد بعض الدول في العالم تعتبر هي المدافع الأول للديمقراطية لما تقدمه في مجال حرية الرأي والتعبير من مساحات واسعة لكن نجدها تتعامل بالقوة عندما يتعلق الأمر بالخروج على قواعد القانون وذلك من أجل الحفاظ على حياة مواطنيها وفي الجانب الاخر فان الديمقراطية والحريات يمكن أن يتخذها بعض الدول سببا للتدخل في شؤون الدول الاخرى الحجة مساندها المعارضة ودفاعها عن حرية التعبير وكذلك يوجد الكثير من الفئات التي يكون لديها تظاهر هو فكرة خاطئة او مغلوطة يختلف عن حق التظاهر السلمي الصحيح مازال ويعتقدون ان التظاهر على الدولة هو أمر غير مقبول وغير جائز حيث ان التظاهر السلمي في اطار القانون هو وسيلة حضارية للتعبير عن الراي في أحيان بعض المشاكل والمواضيع التي تواجه المواطنين ويقع على عاتقها توفير الامن والمحافظة عليه^(١) وبالتالي لا بد من نشر الوعي الصحيح كيفية ممارسة حق التظاهر السلمي بحيث يصبح كلمت ظاهر حريص على الأموال العامة مثل حرص هي على ماله الخاص ويقع ذلك على عاتق الدولة من خلال عمل الاجهزه المختلفه بمنع وردع كل من يندس المظاهرات بالتخريب والاعتداء على المنشآت العامة والخاصة من اجل ان يشوه صورة المظاهرة السلمية ويعيب بها تظاهر يكون أيضا في المواثيق الدولية التي التزمت بها جمهورية العراق أمام المجتمع الدولي هل كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعطي الحق لكل شخص في المجتمع بنت متعب حرية الرأي والتعبير وكذلك حقه في حرية الاشتراك الاجتماعات والتجمعات أما العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في هذا الشأن كان أكثر تفصيلا حيث جاء في المادة ٢١ على أن يكون الحق التجمع السلمي هو حق معترف به ولا يجوز وضع اي شكل من أشكال القيود على ممارسة هذا الحق الا القيود التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ان التظاهر السلمي يكون مشروعاً حيويًا متطوراً إذا ما كان الهدف منه ضمان الحق في التنظيم الاجتماعات العامة والتظاهر السلمي والمواكب العامة باعتبارها من صور التعبير

الجماعي عن الراي وانا اي قيود على ارادة الشعب او في طريق تحقيق مطالبه فان التظاهر هو الوسيلة الوحيدة التي يجب أن يتمسك بها الشعب وكذلك ان تحترم هذه التظاهرات المال العام والمصلحة العامة وفي ذات الوقت دون المساس بمصالح الناس الخاصة وأعماله والتظاهر له تعريف قانوني وهو شكل من أشكال التعبير الجماعي عن الرأي، وهو بطبيعته سلمى الطابع، ويلتزم بالقانون في التعبير واحترام حقوق الآخرين.⁰..... ١١٠

و نذكر ما تقدم أننا لا نعارض تنظيم اجتماعات عامة ومواكب وتظاهرات سلمية من حيث المبدأ ، بل تحفظات على توقيتها وغياب المجلس النيابي المنتخب. من يمثل الشعب العراقي من تمثيله الحقيقي بشرط أن يقف إلى جانب الجماهير بإجراء إصلاحات سياسية ومحاربة الفساد وتنظم هذا الحق في منظمة عادلة وهي التي تستطيع وحدها أن تكون مع المتظاهرين في تحقيق مطالبهم وتقييدهم بالإجراءات اللازمة لحمايتهم والحفاظ على الأمن القومي والنظام العام وحقوقهم وحررياتهم⁰ تتطور الحقوق وبالتوازي مع أساليب المطالبة بها في شكل مظاهرات واحتجاجات واعتصامات. ولعل ما شهدناه ونشده اليوم هو الاحتجاجات في شوارع العراق خير دليل على ذلك. فقد أصبح لحق التظاهر في الشوارع معايير مختلفة عما سبق، سواء من إغلاق للطرق العامة، منع المواطنين من عبور سياراتهم في الطرق ومطاردة السياسيين في الأماكن العامة وعرقله تحركاتهم ، والامتناع عن ممارسة أي وسيلة كانت وبغض النظر عن قانونيتها أم عدمها، بهدف الضغط على السلطات وإلصاق المتظاهرين على تصميمهم وإيمانهم بالقضايا التي يطالبون بها ، وتأكيدهم على عدم وجود موانع أو حدود تقف في طريق تحقيق أهدافهم ، على الرغم من تطور مفهوم الحريات العامة والتي أصبحت من المسلمات التي يمارسها الشعب من دون اعتراض أو تقييد، هناك بعض القيود الاستثنائية كحدود عدم المساس بحرية الآخرين ومسلمات التقييد بالانتظام العام ومقتضيات المصلحة العامة والأخلاق في المجتمع⁰. وضع الحريات و الحقوق التي يطالب بها المتظاهرون على الهدف الأول ، بينما على الجانب الآخر توجد حقوق الآخرين الذين يطالبون بدورهم بحماية حقوقهم وحررياتهم ، والتي يهاجمها المحتجون في ممارسة الحق في التظاهر ، من خلال تسليط الضوء على النصوص الدستورية والقانونية العراقية في هذا المضمار، كما والتطرق إلى المعاهدات والمواثيق الدولية التي ترعى حقوق الإنسان، ومحاولة استنتاج طرق التوفيق - وليس المفاضلة - بين حقوق المواطنين جميعاً من دون استثناء على أساس مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الأفراد⁰. الحرية المطلقة تؤدي إلى الفوضى والخروج على القانون ومفسداتها مطلقة ، لذا فإن النص الدستوري ليس مطلقاً لأنه يعترف بإحالة تنظيم حرية التجمع العام بقانون. حرية التجمع من أنواع الحريات السياسية التي لا يجوز تقييدها إلا باتباع الوسائل الموضوعية والإجرائية التي يقتضها الدستور أو التي يفرضها القانون.⁰..... ١١٢

وكذلك القانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ الخاص بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية النافذ حالياً في مصر، إضافة إلى قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٩ الملغي في العراق، وذلك على الرغم من النص الصريح في العديد من الدساتير العراقية والمصرية على كفالة حرية الاجتماع⁰..... ١١٣

الفرع الثاني: الضمانات الدستورية في القانون الإيراني..... ١١٦

المطلب الثاني : الضمانات القضائية ١٢١

المبحث الثاني: الضمانات السياسية في حرية التظاهر ١٣١

المطلب الاول: رقابة النقابات العامة ١٣٢

تلعب رقابة نقابات العامة علناالحق في التظاهر دورا مهما مساهمة في ضمان الحق و نتناول ذلك في فرعينا كما يأتي ١٣٢

الفرع الأول : رقابة النقابات العامة في العراق ١٣٢

۱۳۴	الفرع الثاني : رقابة النقابات العامة في ايران
۱۳۴	المطلب الثاني: رقابة الحكومة الرسمية
۱۳۴	يقع على الحكومة الرسمية في جميع البلدان مسؤولية حماية حقوق الافراد و حفظ الامن من خلال رقابتها على جميع ما يمكنه ان يحدث اختلالاً في هذا الامن
۱۳۴	الفرع الأول : رقابة الحكومة الرسمية في العراق
۱۳۶	الفرع الثاني: رقابة الحكومة الرسمية في ايران
۱۴۴	التوصيات
۱۴۷	الكتب العربية

المقدمة

أولاً: موضوع البحث

لا يمكن لأي سلطة في أية دولة في العالم أن تلبي متطلبات جميع أفراد المجتمع الذي تحكمه، كما لا يمكن تصور وجود سلطة في دولة ما من دون وجود من يعارضها في شؤون الحكم، ومن ثم لا توجد سلطة تحظى بقبول الجميع، فعملها لا بد من أن يكون له معارضون. وقد تكون تلك المعارضة مسلحة - وهو الأمر الذي يخرج من نطاق البحث - وقد تكون سلمية وطرق المعارضة أو الاعتراض على السلطة كثيرة لكن أهمها وأكثرها تأثيراً هي الخروج إلى الشارع، كان ذلك الشارع ما يزال منبراً للسلطة والمعارضة على حدٍ سواء، فقد كان الشارع الوسيلة الوحيدة منذ القدم التي يتم من خلالها إعلام الأفراد بقرارات الدولة وكان من أهم الوسائل التي تمكن المعارضة من خلالها تأجيج العامة على السلطة وإيصال صوتها المخالف لصوت السلطة إلى الجميع. و أياً كان وقت ولادة حقوق الإنسان، فسواء ولدت هذه الحقوق مع ولادة الإنسان الأول أم ولدت مع تطور الحياة، فقد كان الحق في حرية التظاهر السلمي وسيبقى من الحقوق التي لطالما أرهقت الحكومات ، وبسببها تم للأفراد ما أرادوا ، ولا يختلف الحق الأصل لا يختلف من بلد لآخر بل إن الذي يختلف هو طريقة تعامل السلطة مع هذا الحق، وكذلك الوسائل التي يستخدمها الأفراد للتعبير عن آراءهم عندما يمارسون هذا الحق^(١). ان الحق في حرية التظاهر السلمي من الحقوق الدستورية، وحتى لو لم يرد ذكره في الوثيقة الدستورية فإنه يبقى من الحقوق الأصلية ، فالدستور يقر الحقوق و لا يكشفها، وان للقضاء الدستوري دور كبير في حماية هذا الحق من خلال إيقاف تنفيذ القانون المنظم للتظاهر إذا كان هذا القانون غير دستوري ، أو الاعتراض عليه مسبقاً قبل صدوره .أمست اليوم حرية التظاهر السلمي من الحريات العامة البالغة الأهمية والمؤثرة على صعيد الفرد والمجتمع، ولم تعد هذه الحرية - على الأقل - من الحريات البعيدة المنال على المواطن، فقد أضحت هذه الحرية ممكنة بفضل ما حدث بسببها من تغيير تاريخي في جملة من الدول . وتكمن أهمية هذه الحرية في كونها من أهم المخارج للتفيس عن الآراء السياسية وغير السياسية، ولها دور كبير في

١ - احمد سليم سعيان، "الحريات العامة وحقوق الإنسان" (دراسة تاريخية وفلسفية وسياسية وقانونية مقارنة) الجزء الأول والثاني، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، ٢٠١١ م .

تفعيل دور الشعوب في المشاركة في الحياة السياسية، وتُعد أيضاً من وسائل الضغط التي تمارسها الشعوب على الحكام من أجل دفعهم على اتخاذ القرار الذي يريده.

ثانياً: أهمية البحث

١- تعد التظاهرات من أخطر وسائل التعبير عن الرأي حيث إن تم إساءة استخدامها إذا كانت بيد من يروم العبث بهذا الحق وكذلك من يحاول تخريب مؤسسات الدولة.

٢- تعد التظاهرات وسيلة ناجحة للتخلص من الكبت الذي ينتاب الشعوب و تعد بهذا المعنى من أهم المخارج للتنفيس عن الآراء السياسية و غير السياسية .

٣- تعد المظاهرات وسيلة يستطيع من خلالها حكام السلطة معرفة معاناة الشعوب الحقيقية.

٤- تؤدي التظاهرات الى تعزيز دور الشعوب في الحياة السياسية حيث انها احد وسائل اتخاذ القرار السياسي في البلد

٥- تبرز أهمية الموضوع عندما يكون هذا الحق وسيلة بيد الدولة او قوه خارجيه ويتركز الى مطالب غير مشروعة او وجود ظاهرتين وطالبتين بحقوق مختلفة في بلد واحد لهجتين متعارضتين في الأفكار والمطالب.

٦- إبراز ضرورة احترام النصوص الدستورية باعتباره وثيقة اجتماعية بين الدولة وأفرادها، وبالخصوص المجال الذي يتعلق بالحقوق والالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية والمحلية والتي كرست الحق في ممارسة التظاهر السلمي.

ان موضوع حرية التظاهر السلمي من اكثر المواضيع أهمية في الوقت الحاضر اذ تأتي أهمية البحث من اثارته لموضوع شائك حيث تتعالى الأصوات في احترام الحقوق و الحريات العامة منها التظاهر السلمي و أخرى تنادي بعدم الانجرار الى الفوضى بسبب الشعارات التي ترفعها بعض هذا التظاهرات او خروجها بدون إجازة او اخطار و عدم وضوح الرؤية من حيث التشريع المنظم لهذه الحرية والجهة المختصة قانوناً بالبت في طلب ممارسة حرية التظاهر السلمي و البس الحاصل للمفاهيم الدستورية و القانونية وسيقدم الباحث لفهم ابعاد العلاقة بين الامن الاجتماعي و حفظ النظام العام و حرية التظاهر السلمي و التوازن بين سلطة الإدارة بأداء واجباتها و ضمان ممارسة حرية التظاهر السلمي في العراق و ايران

ثالثاً : مشكلة البحث

ان التأثير الكبير الذي تتركه ممارسة حرية التظاهر السلمي يؤدي الى اتخاذ خطوات استباقية من قبل المشرع من اجل تقييد هذه الحرية و المشكلة هي توضيح مدى مشروعية القيود التي توضح للحد من ممارسة هذا الحرية و على أساس ام كل عبارة ترد في الدستور من حق الشعب ان يطالب بتحقيق ماورد فيها و ان تحوير المبادئ والحقوق و تأويل النصوص اصبح غير ممكن لان التجربة التي مرت بها الشعوب بشكل عام و العراق وايران بشكل خاص علمت بما يكفي حيث ان الإدارة في اليوم تسعى الى اتخاذ جميع التدابير و الإجراءات التي تنظم هذاالحرية من اجل الحفاظ على النظام العام مما يؤدي الى تحقيق التوازن بين ضروريات ممارسة حرية التظاهر السلمي و بين متطلبات الحفاظ على النظام العام من الفوضى و الاضطراب .كذلك لا بد من التطرق إلى أنه من إشكاليات البحث هو خضوع الحق في حرية التظاهر السلمي عند تنظيم الى اعتبارات وأسباب سياسية مما يضطر الحاكم الى منعهم ويؤدي ذلك الى كبت شعوب ذلك الكبت الذي يتحول الى غليان ينتهي الامر في النهاية الى ازاله الحاكم منعرش هي او معصبه وهذا ما حدث فعلا في مصر و ليبيا و اليمن و غيرها

رابعا : السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية للبحث:

السؤال الرئيسي

ما هو الأساس القانوني لحق التظاهر في القانون

الأسئلة الفرعية

السؤال الفرعي الأول: ما هي القيود المفروضة على التظاهر و ماهي اثارها في القانون العراقي والى ايراني؟

الثاني: ما هي الضمانات الواردة في حق التظاهر في القانون العراقي وايراني؟

خامسا فرضية البحث

اشارت القوانين والتشريعات العراقية والى ايرانية الخاصة بالتظاهر السلمي في مدلولها القانوني الواضح لمفهوم حق التظاهر السلمي، والذي اشارت اليه بصيغة واضحة ومحددة بترتيب وتنظيم العلاقة بين الأفراد والسلطة التنفيذية بشكل قانوني مع وضع ضمانات تساهم في تحقيق ذلك الحق على أكمل وجه

خامساً: الكلمات المفتاحية للبحث:

حق التظاهر: الحق في التظاهر والاحتجاج هو حق من حقوق الإنسان ينبثق عن عدة حقوق مختلفة أساسية يتمتع بها الإنسان. في حين لا يمنح أي قانون لحقوق الإنسان أو دستور وطني الحق المطلق في التظاهر، إلا أن هذا الحق قد يكون مظهرًا من مظاهر حرية التجمع وحرية التنظيم والحق في حرية التعبير. ... تنص المادة ١٠ على «الحق في حرية التعبير».

القانون العراقي: القانون العراقي العام هو عبارة عن مجموعة من القواعد والتشريعات التي تهتم بحقوق المواطنين والالتزامات بينهم كأعضاء داخل المجتمع العراقي؛ كما أن تلك القوانين والتشريعات تعمل على تنظيم العلاقة ما بين الدولة ومؤسساتها، سواء المؤسسات الحكومية أو الوزارات أو المؤسسات الخاصة.

القانون الإيراني: القانون الإيراني العام هو عبارة عن مجموعة من القواعد والتشريعات التي تهتم بحقوق المواطنين والالتزامات بينهم كأعضاء داخل المجتمع الإيراني؛ كما أن تلك القوانين والتشريعات تعمل على تنظيم العلاقة ما بين الدولة ومؤسساتها، سواء المؤسسات الحكومية أو الوزارات أو المؤسسات الخاصة.

ثامناً: سابقة البحث أو الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: مسؤولية المتظاهرين الجنائية عن المظاهرات غير المشروعة (دراسة مقارنة)، نوزاد احمد ياسين الشواني، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ٢٠١٥، المجلد ٤، العدد ١٤

ان حق الفرد داخل المجتمع في ابداء الرأي والتعبير عن مواقفه ومعتقداته الفكرية والسياسية والدينية ، تعد من الحقوق المشروعة وهذا ما اشار اليه التشريعات الوطنية وكذلك المواثيق والصكوك الدولية ، هذا كلها بعيداً عن اثاره الفوضى وحماية للمصالح العامة والخاصة من الاضرار والأخذ بنظر الاعتبار المبادئ والقواعد الخاصة بالحقوق والحريات ، وهنا تبرز اهمية الموضوع عندما يكون حق التظاهر السلمي وسيلة من الوسائل التي تؤدي إلى تفعيل دور الشعوب في المشاركة في الحياة السياسية ، وليست ارتكاب البعض منهم جرائم ضد الآخر أو ضد رجال السلطة أو ضد الممتلكات العامة أو الخاصة ، مما تترتب عليهم المسؤولية الجنائية والمدنية نتيجة لذلك تم إساءة استخدام

حق التظاهر السلمي، والتي تعد من أخطر الوسائل التي بيد من يروم العبث بها وكذلك من يحاول استخدام العنف والاضرار بالغير أو عرقلة المرور أو تخريب المؤسسات العامة أو الخاصة ناقشت هذا الدراسة المسؤولية الجنائية يعني انها تناولت جانب واحد من الامر وفي هذا الرسالة نحاول دراسة موضوع الرسالة في جانب التنظيم القانوني للحق .

الدراسة الثانية الضمانات القانونية لحق التظاهر دراسة مقارنة، سامر حميد سفر، قتاده صالح

فنجان

مجلة جامعة ذي قار العلمية، ٢٠١٦، المجلد ١١، العدد ٤

ان الشعوب العربية عانت كثيرا من تسلط الانظمة الدكتاتورية لذلك حاولت تلك الشعوب التعبير عن نفسها من خلال التظاهر على اساس انه الوسيلة الاساسية في اسقاط الانظمة غير الديمقراطية وفي هذا الاطار تناولنا التظاهر بأعتباره خير وسيلة تستطيع من خلالها الشعوب المطالبة بحقوقها التي سلبت فحاولنا في الصفحات التي مضت تناولها من قبل دساتير العالم ومنها الدستور العراقي الذي راح يكرس هذا الحق للمواطنين على اساس الايمان بالديمقراطية وبحقوق الانسان في ظل التغيير الذي شهده الدولة العراقية وعلى ان لا يخل مع النظام العام والآداب العامة وهذا ما نص عليه الدستور العراقي وغيره من دساتير دول العالم بالرغم من ان فكرة النظام العام هي فكرة مطاطة تتغير بتغير الزمان والمكان وتختلف من دولة الى اخرى إلا ان ذلك ما سارت عليه تلك الدساتير وهذا كان مدعاة لنوع من التقدير من قبل السلطة التنفيذية على اساس النظام العام وحفظة وهو مسؤولية تلك السلطة بموجب الصلاحيات الممنوحة لها والتي من اهمها الضبط الاداري بما يحتويه من عناصر المحافظة على النظام العام بعناصره الثلاث الامن العام والصحة العامة والسكينة العامة.

ان الفرق الجوهرية بين دراستنا وهذه الدراسة ان دراستنا ستكون حول القانون الإيراني والقانون العراقي وهذا ستمتاز به دراستنا لان موضوعنا لم يكتب من قبل في القانون الإيراني ومقارنته مع القانون العراقي .

الدراسة الثالثة: الحماية الجنائية الإجرائية للمتظاهرين من الجرائم المرتكبة من قبل رجال السلطة (مستل)، نوزاد أحمد ياسين الشواني، نورا عماد جمال، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ٢٠١٧، المجلد ٦، العدد ٢٣

إن حق المتظاهر حق أصيل وتكفله المواثيق الدولية والداستير لكل المواطنين والمقيمين على أرض الوطن من غير المتمتعين بجنسيتها، فهو من الحقوق التي تأتي في المقدمة بوصفها ضرورية لممارسة غيرها من الحقوق العامة، بل إنها تعد شرطاً لوجود حقوق أخرى سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو السياسية أو غيرها، غير أن ممارسة حق التظاهر فعلياً (واقعيًا) بدا وكأنه جرم يرتكب من قبل الأفراد، وأصبح ينظر لها على أنها موضوع هامش، ولا تعير الحكومات لمطالبهم المشروعة اية أهمية، بل وترتكب أبشع جرائم الاعتداء ضد المتظاهرين السلميين من أجل قمعهم، فلا بد من توفير الحماية الجنائية للمتظاهرين الذين يمارسون حقاً مشروعاً دولياً ودستورياً وقانونياً وهذا هو سبب اختيارنا لهذا الموضوع. واتبعنا خلال بحثنا منهجاً مقارناً يعتمد على تحليل النصوص الدستورية والقانونية (الإجرائية) ومقارنتها بنصوص دساتير وقوانين بعض الدول بغية الوصول إلى نتائج مثمرة ومفيدة رغم الفائدة من هذا البحث لأنه يختلف من حيث الموضوع عن التنظيم القانوني للقانون العراقي و القانون الإيراني .

الدراسة الرابعة التنظيم القانوني لحرية التظاهر السلمي في العراق (دراسة قانونية مقارنة)، حيدر عبد النبي طولي، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، ٢٠١٩، المجلد ٩، العدد ١ يُعتبر التظاهر السلمي وبحق وسيلة مهمة من وسائل التعبير عن الرأي والضغط على الجهات الرسمية والحكومية لتحقيق مطالب معينة أو لطرح تلك المطالب بشكل فعال كما يُعتبر حق التجمع السلمي بالاعتصام والتظاهر والاضراب عن العمل من ابرز مظاهر هذا الحق، ان تعزيز الاستقرار السياسي والمسار الديمقراطي وتمكين الافراد والجماعات من ممارسة الحق في التجمع السلمي باعتباره حقاً متلازماً لحرية المشاركة في الجمعيات والحق في تأسيس الاحزاب والنقابات والانضمام اليها، يفضي الى الوصول الى مجتمع مدني في حالة وفاق مع الحكومة، حيث إن الاصل أن المجتمع المدني المستقل لا يكون في حالة صراع مع الحكومة، بل إن دور مؤسسات المجتمع

المدني يجب أن يكون خلق مواطن يحترم الدولة ويسعى للمشاركة فيها تختلف عن رسالتنا من حيث ان دراستنا تناول المقارنة بين القانون العراقي والإيراني..

سابعاً: منهجية البحث

يقضي البحث اتباع المنهج التحليلي المقارن حيث قرنت ممارسة التظاهر السلمي في المصطلحات كثيرة نتناولها عند الحديث عن حرية التظاهر السلمي والتوقف على النصوص الدستورية العراقية والإيرانية التشريعات الوطنية السابقة لهما وكذلك نتطرق الى الصكوك والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المنظمة والحريات العامة المقارنة بين أحكام القوانين و آراء الضبط الإداري والحرية وضمان رقابه على تصرفات و في العراق وايران بشكل خاص ضرورة مقارن في بعض الامور المهم الحصول على الإجازة والترخيص المسبق لامكانية التظاهر كذلك نتطرق الى بعض الأحكام القضائية المتعلقة بدراستها

ثامناً: هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة التنظيم القانوني لحق التظاهر السلمي بصورة موجزة للوقوف على موقف المشرع العراقي و الإيراني في هذا الشأن التطرق بشكل بسيط البعض التشريعات الأخرى و مناقشة قيود ممارسة هذا الحق و ضمانات الحق للوصول الى دراسة تكون دليل متبع في ممارسة الحق .

تاسعاً: خطة البحث:

الفصل الأول: مفاهيم عامة ويقسم الى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: مفهوم الحق في التظاهر

المبحث الثاني: أنواع المظاهرات و اركان الحق في التظاهر .

المبحث الثالث : التأصيل التاريخي و موقف الفقه الإسلامي

الفصل الثاني: القيود المفروضة على حق التظاهر و اثارها : و ينقسم الى ثلاث مباحث

المبحث الأول : القيود المفروضة على حق التظاهر

المبحث الثاني: الاحكام الخاصة بالقيود المفروضة.